الحكومة تمد يد التعاون

رئيس المجلس يرفع الجلسة

# ـديد الثقة لنا هو مسؤولية علينا تجاه الشعب

■ لا يهمني المنصب ولا الجاه ولكن يهمني ألا أعيش بوجهين ولايمكن أن أضلل الواقع

التعب ينال من النواب

جانب من الجلسة

■ أقول لكل كويتي ممن يجاملون السلطة اضحك اليوم وباكر عيالك تعيش في مستنقع

## ■ عبدالله فهاد: هناك من يضع العصى في دولاب الحركة بالبناء والمعاناة مستمرة في الأزمة الإسكانية

## ■ راكان النصف: الفيديوهات المعروضة من قبل الوزير كانت صادقة أكثر مما عرضه المستجوب

## ■ علي الدقباسي: إذا الحكومة لا تعاقب الشركات المرتكبة للأخطاء فلا طبنا ولا غدا الشر

بشان توفير 200 الف وحدة سكنية في 5 سنوات ؟

وشدد النصف على ضرورة توفير الارضية التشريعية اللازمة لاطلاق يد المؤسسة العامة للرعاية السكنية في العمل.

وقال: تابعنا القضايا التي عرضت في الفيديوهات، ولكن دورنا قضاة ولا يوجد عنوان للبيوت التي عرضها النائب المستجوب في الفيديو ولم تبرز رقم الشكوى في المقابل الوزير عرض اسماء اصحاب البيوت وارقام البيوت وبرايي ان اجراءات الوزير بحق الشركات كافية.

واضاف: الاخ شعيب قال عن قانون 113 لسنة 2014 وقال ان الوزير اخفى القانون واؤكد ان هذا قانون صادر من مجلس الامة في عام 2014، وارجع لنشرة مجلس الامة في رمضان 2014 واسال الامانة وهو اقر في جلسة علنية وهذا القانون مقدم من 5 اعضاء وناقشته اللجنة والقانون منشور في الكويت اليوم.

واكد انه كان يجب على النواب اخلاقيا إلغاء هذا القانون لان كل مدينة تحرر من الدفاع تتسلمها البلدية للاسكان والاسكان لا تستطيع التصرف فيها.

واوضح ان قيمة الطرق والبنية التحتية في المطلاع في عقدين بقيمة 500 مليون دينار، 40 ٪ للشركة و10 ٪ للحكومة و50 ٪ تخصص للاكتتاب وتم إلغاء القانون لعدم جدواه فهو غير قابل للتطبيق والقانون غير موجود لكي يطبق اصلا.

وقال ان التوزيع الورقي كان وفق جدول زمني فهل هناك تناقض في التوزيعات وفق الجدول الزمني؟! وهناك قرار من موضي الحمود في 2009 بالتوزيع الورقي والاخ شعيب كان وزيرا في 2012 فلماذا لم تقوم بإلغائه.

عبدالله فهاد «مؤيدا للاستجواب»: أشكر الاخ شعيب مناصرته للشعب عندما كان وزيرا والدليل انه بضغط سياسي معين للاسكان ولم أجد منه إلا كل حرص وتفاني في خدمة الشعب الكويتي، الكل يدعي اليوم انه صاحب الانجاز وصاحب حل القضية الاسكانية.

وقال ان طرحه الراقي يدل على اكماله لهذه المسيرة، واشكر الوزير ياسر ابل صاحب الجهد الكبير في الفترة الماضية، وانتقدته على بعض الاخفاقات وشكرته على الانجازات.

واوضح ان المادة 9 من الدستور نصت على ان الاسرة اساس المجتمع، وهذه الاسرة لا ينصلح حالها إلا بمسكن ، لافتا الى ان المسكن صار آخر اولويات الحكومة والدليل انه بضغط سياسي معين تنازلوا عن خيطان بقرار، فتحولت 1200 قسيمة من المزاد الى الرعاية السكنية، هذا دليل على ان القضية الاسكانية مفتعلة وهناك من يضع العصا في دولاب القضية الاسكانية.

واكد ان الحكومة تقف متفرجة أمام محافظ مليونية في المناطق السكنية فاين وزراء البلدية والتجارة والاسكان؟!

واضاف: من المخجل ان نرى هذه العيوب التي عرضها المويزري في بيت العمر والاجراءات كانت خجولة خاصة ان ستة ايقاف مدة بسيطة في عمر الشركات الاسكانية.

وطالب بتعهد الوزير بتنفيذ المشروعات الاسكانية وان يستفيد بقانون الرقابة المسبقة، والبدء بتخصيص مدينة جنوب صباح الاحمد وتوقيع جميع عقود المرافق لمنطقة غرب الجليب، والالتزام بالجدول الزمني لتوزيع الوحدات بمعدل 12 الف وحدة سكنية وتفعيل قرار توزيع القسائم على الخريطة.

د. عودة الرويعي «معارضا للاستجواب»: وزير الاسكان كان متعاونا جدا في القضية الاسكانية وما رأيناه ما هو تاصيل للممارسة الديمقراطية.

وقال : كنت اتمنى ان يذكر فيه كما ان النائب المستجوب يقول ان قياديي الوزارة ضللوني والشركات استدعيتها ، وهذا غير صحيح.

واكد ان اللجان المشكلة للنظر بالعيوب لم تقم بتهديد المواطنين بل اوضحت لهم ان إصلاح العيوب يؤدي الى إسقاط الكفالة .

علي الدقباسي «مؤيدا للاستجواب»: النواب اشبه بالقضاء يحكمون في القضية، والقضية الخطيرة هي الاجراءات العقابية التي اتخذتها الوزارة تجاه الشركات والتي كانت رائعة إلا ان الاخ شعيب قال انها لم تطبق ومن امن العقوبة اساء الادب، واذا الحكومة لم تعاقب الشركات المتجاوزة في المشاريع الاسكانية فلا طبنا ولا غدا الشر.

وقال: هذه اشارة مرور خضراء للشركات المخالفة، ونحن كنواب مسؤولون عن التعدي على مصالح الامة، وهي القضية رقم 1 وهي قضية السكن، واذا لم نتخذ اجراء فنحن نعطي موافقة على ان المشاريع الكبرى في المطلاع والصبية بأن الشركات المخالفة تسند اليها المشاريع.

واضاف : المجلس يجب ان يكون له انياب ومخالب والا فيدور في حلقة مفرغة ، وهذه المشاريع اذا لم تقلص فترات انتظار الأسرة الكويتية فليس لها قيمة.

وبالنسبة للحكم الذي اشار اله المويزري قال الدقباسي ان هذا الحكم خطير جدا واعتقد اننا مسؤولون وقضاة ويجب الا نمنح الضوء الاخضر لمثل هذه السياسات الحكومية.

واكد ان نصف الشعب يسكن بالايجار والمراة الكويتية تعاني الحصول على سكن، وقرض الاسكان لا يشتري بيتا، والايجارات التهمت رواتب الاسر.

وتساءل «هل وصلنا من الضعف اننا لا نستطيع حماية الامة او محاسبة من تجاوز في العقود ونقض الطرف على احكام قضائية ومنع السكن عن المراة الكويتية؟».

واضاف ان ما اثير من قضايا خاصة في الربع ساعة الاخير هو خطير ويحتاج ردا واضحا من الوزير والا فليتحمل مسؤولياته .

واستطرد قائلا: نحن نعالج طابور الانتظار الطويل بنفس السياسات ونحتاج الى حلول غير تقليدية ويجب ان تكون الشركات المخالفة عبرة لغيرها واذا كان لدى الحكومة تصورات اخرى فلتعلنها صراحة بدلا من الاوهام التي يعيشها الشعب والأسر الكويتي.

راكان النصف «معارضا للاستجواب»: أشكر موظفي وقيادي مؤسسة الرعاية السكنية على الجهد الاستثنائي طول الاربع سنوات الماضية والاستجواب فرصة جيدة للحديث عن الاسكان.

واوضح ان الكويت بها 140 الف وحدة سكنية، فكيف نقر قانونا مشروع آمال وتخصيصها للمواطنين وهي من محاسن الوزير بتخصيص هذه الارض السكنية لهم. واضاف: لن نسمح للنائب المويزري ان يقول ان السلطة التنفيذية تتعمد حرمان المواطنين من حصولهم على الرعاية السكنية ولا خوف من الحكم الصادر في حرمان الكويتي من الحصول على الرعاية السكنية فلا يمكن ان نصل الى هذه المرحلة.

واوضح ان هذا الحكم يثبت انه ليس له علاقة بمنح الاراضي السكنية او توفير الاراضي بل للحصول على تعويض عن عدم إنشاء شركات مساهمة لتنفيذ المدن الاسكانية. واضاف: الامور على خير اذا انتهت على خير ونحترمك ونعزك وعلى الوزير ان يتعهد بمعالجة الخطأ الموجود.

ياسر ابل: عندما نستبعد الشركات انا اتحمل مسؤولية كلامي وشركة محمد عبدالمحسن الخرافي مستبعدة اثناء الطرح والصدق منجاه وما عدنا غير الحقيقة.

واضاف: كيف احاسب على قانون ملغى وحكم صادر من القضاء؟ المجلس هو من يشرع انت تحاسبني نعم ولكن اذا خالفت القانون.

واكد هذه القضية تمس المواطنين ولا يمكن ان نحقق اي شيء إلا بالتعاون والتعهد بكل ما طرح في الجلسة وشكر اعضاء المجلس.

مرزوق الغانم: انتهى الاستجواب وترفع الجلسة الى يوم 23 مايو 2017 الساعة التاسعة.

المريبد يتأمل وقائع الاستجواب

عرض قرارات الإسكان على شاشة المجلس

الحجرف متابعا